

مركز المحاماة لملاحظة الانتخابات



التقرير الأولي

تم احداث مركز المحاماة لملاحظة الانتخابات في شهر جانفي 2014 بهدف متابعة المسار الانتخابي وتوحيد الجهود من اجل انجاح المسار الديمقراطي بما يحقق تأسيس جمهورية قائمة على أساس الديمقراطية والمواطنة وحقوق الانسان والعمل على ايجاد مناخ سياسي واجتماعي ملائم ودائم للتعايش والاستقرار لما يوفر شروط انجاح العملية الانتخابية بالبلاد عبر عينات مختارة من مختلف مراكز الاقتراع ورصد التجاوزات والانحرافات الحاصلة بالمسار الانتخابي والتي قد تصدر عن جميع الأطراف المتدخلة.

كما نظم المركز العديد من الورشات التدريبية للمحاميات والمحامين في مجال الملاحظة بمختلف الجهات استعدادا لتأمين المسار الانتخابي علما وان عملية التدريب مستمرة ومتواصلة.

كون المركز حوالي 170 ملاحظا وملاحظة تم اعتمادهم من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهم بصدد مباشرة الملاحظة للعملية الانتخابية.

وحيث يوجه المركز لملاحظيه اسمى عبارات الشكر لمساهمته الفعالة في السهر على ملاحظة المسار الانتخابي. ويحي قوات الجيش والأمن الوطني على المجهودات المبذولة لتأمين عملية الاقتراع.

ولئن يعبر المركز عن ارتياحه لاجراء العملية الانتخابية في مناخ سلمي عموما وعدم تسجيل حوادث جوهرية يمكن ان تمس جوهر العملية الانتخابية بالاضافة الى سلاسة العملية وتمكين الناخبين من الوصول الى مراكز الانتخاب بسهولة الا انه تم تسجيل عديد النقاط الاولى التي تم رفعها من قبل الملاحظين لقاعة العمليات بدار المحامي اهمها:



مركز المحاماة لملاحظة الانتخابات

النقائص:

على المستوى التنظيمي:

- التأخير في فتح بعض مكاتب الاقتراع.
- غياب اعضاء المكتب وعدم حمل الشارات من قبل البعض منهم.
- نقص في التكوين بالنسبة لعدد من رؤساء واعضاء مكاتب الاقتراع في كيفية ادارة العملية الانتخابية في البعض من مراحلها وخاصة فيما يتعلق بعلاقتهم بالملاحظين وممثلي القوائم والناخبين .
- في بعض المراكز لوحظ عدم تمكين عدد من المواطنين من ممارسة حق التصويت لعدم وجود أسمائهم رغم حمل وصولات ترسيم.
- تعذر النفاذ الى الموزع الصوتي 195 مما انجر عنه عدم تمكين عدد من الناخبين من معرفة مكاتب الاقتراع التي يمكنهم التوجه اليها.
- بعض مكاتب الاقتراع كانت مخالفة للمواصفات كترك النوافذ مفتوحة بما يمكن من هم خارج المكتب من التأثير على الناخبين.
- لوحظ عدم تعليق القوائم في مكاتب ومراكز الاقتراع.
- عدم حيادية بعض رؤساء وأعضاء مكاتب الإقتراع ومساعدتهم لبعض الناخبين في اختيار مرشحهم.
- تم رصد بعض حالات عدم التنظيم داخل مراكز الاقتراع وعدم اعطاء الاولوية للمعاقين والمسنين والحوامل .
- لوحظ في بعض المكاتب عدم تنظيم داخل الصفوف او محاولة تقسيم الناخبين الى نساء ورجال.
- عدم توفر مقاعد للملاحظين والمراقبين وممثلي القوائم في بعض المدارس بشكل كاف.

- عدم تركيز خلوات ثابتة والخلوات لا تتوفر فيها شروط السرية.
- في بعض الحالات السماح للناخبين اصطحاب مرافق دون التثبت من بطاقة الاعاقة , والتدرع بكبرهم في السن.
- عدم حمل بعض رؤساء مكاتب الاقتراع للشارات.
- حمل اعضاء مكاتب الاقتراع لشارات دون ذكر الهوية والصورة.

على مستوى سير العملية نمت ملاحظة:

- استغلال الاطفال للاشهار لبعض الاحزاب وذلك من خلال حملهم لشارات بعض الاحزاب.
- الاشهار عبر الدراجات النارية.
- تجمهر الناخبين في ساحة المركز بعد الادلاء باصواتهم الانتخابية.
- تجول ممثلي الاحزاب بارىحية داخل ساحات مراكز الاقتراع وعدم التدخل لمنع ذلك في الابان.
- تواتر اصطحاب الاميين للمرافقين الصغار داخل الخلوة.
- مواصلة عدد من مساندي بعض القوائم المترشحة للحملة الدعائية امام مراكز الاقتراع وداخلها والتجول بسيارات حاملة لشعار القوائم دون التدخل في الابان.
- غياب موقف موحد من مسالة تواجد وسائل الاعلام بمكاتب ومراكز الاقتراع.
- عدم توفير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لمكاتب الاقتراع لوان اقفال مغايرة لاستعمالها عند غلق الصناديق بعد عملية العد والفرز.
- تعتمد بعض ممثلي الاحزاب لبعث ارساليات قصيرة لمد احزابهم للنتائج الانتخابية.
- لم يقبل بعض رؤساء مكاتب الاقتراع تسجيل ملاحظات المراقبين والملاحظين وممثلي القوائم المتعلقة بعملية الفرز

- بعض رؤساء مكاتب الاقتراع لم يحتسبو عديد الاوراق لمجرد وجود حبر عليها رغم وضوح نية الناخب وذلك بوضعه لعلامة امام قائمة بعينها.

الخلاصة:

أهم ما يمكن ستنتاجه ان الاستحقاق الانتخابي مر بسلام محققا بذلك العبور نحو المؤسسات الدائمة , وقد اثبت الشعب التونسي مرة اخرى حسه المدني واستبعاده للعنف والتعايش مع الاخر بكل ديمقراطية.

وقد بذلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مجهودات كبيرة لانجاح المسار الانتخابي رغم النقائص التي يمكن تداركها في الاستحقاقات الانتخابيات المقبلة.

رئيس المركز

العميد محمد الفاضل محفوظ

